

جامعة باتنة 01 الحاج لخضر



Faculté : Sciences Economiques, Commerciales et
Sciences de Gestion
Département : Sciences Financières et Comptables

كلية : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية والمحاسبية

مسابقة الدخول لدكتوراه الطور الثالث، ل م د 2020/2019

Concours d'accès au doctorat 3^e cycle, LMD 2019/2020

الاختصاص:	محاسبة وتدقيق	Comptabilité et Audit	Spécialité :
الخيار رقم:	02	Variante :	
اختبار:	تدقيق محاسبي	Audit Comptable	Epreuve :
المعامل:	03	Coefficient :	Durée :
التوقيت:	15 :00	Heure :	Date :
		المدة:	ساعتان
		التاريخ:	2019/11/02

التصحيح النموذجي

الجزء الأول (10 نقطة)

الإجابة على السؤال الأول: ما هي الأسباب التي قد تقف وراء انسحاب مدقق الحسابات من المهمة؟ (4 نقطة)

1. وجود غش واحتيال واسع النطاق؛ (1 ن)
2. القصور والضعف الذاتي في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل الفحص؛ (1 ن)
3. عدم قيام الإدارة بالإجراءات المطلوبة من قبل المدقق التي يراها ضرورية في حالة عدم الإلتزام بالأنظمة والقوانين؛ (1 ن)
4. عدم موافقة المدقق على تغيير شروط التكليف من قبل الإدارة، ولم يسمح له بالإستمرار بالتدقيق حسب شروط التكليف الأصلي. (1 ن)

الإجابة على السؤال الثاني: ما مدى مسؤولية المدقق القانوني على الأحداث اللاحقة لتاريخ نشر القوائم المالية؟ (4 نقطة)

بالنسبة للأحداث اللاحقة التي يتم إكتشافها بعد نشر القوائم المالية فإن المدقق في الأساس هو غير مسؤول عنها؛ لا عن تدقيقها ولا عن الإبلاغ عنها إلا إذا كانت قد حدثت في تاريخ سابق لتاريخ نشر القوائم المالية وهنا تكون مسؤولية المدقق كالاتي:

1. إذا كانت الأحداث المكتشفة قد وقعت بعد تاريخ وقف الحسابات وقبل تاريخ التقرير فهو مسؤول عن تدقيقها والإفصاح عنها خاصة الجوهرية منها أو التي لها أثر جوهري تؤدي إلى تغيير سلوك متخذي القرار. (1 ن)

2. إذا تم إكتشاف هذه الأحداث في تاريخ قريب من موعد نشر التقارير المالية للسنة الموالية عندها لا يتطلب الأمر قيام المدقق بإصدار تقرير جديد أو تعديل القوائم المالية، بل عليه فقط التأكد من أن الإفصاح عن هذه الأحداث في التقارير المالية للسنة الجديدة قد تم بالشكل المناسب. (1 ن)
3. إذا كان تاريخ إكتشاف الأحداث قريب من تاريخ نشر القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في هذه الحالة على المدقق أن يطلب من المؤسسة تعديل القوائم المالية لتأخذ بالحدث الجديد ومن ثم يقوم بإعداد تقرير جديد يرفق بالقوائم المالية المعدلة التي يتم نشرها. (1 ن)
4. إذا لم توافق المؤسسة على تعديل القوائم المالية عليه إصدار تقرير جديد يلغي التقرير القديم ويطلب فيه من مستخدمي القوائم المالية عدم الاعتماد على التقرير القديم. (1 ن)
- الإجابة على السؤال الثالث: ما الفرق بين المدقق القانوني والخبير القضائي؟ (2 نقطة)

المعيار	المدقق القانوني	الخبير القضائي
الوصاية (0.5 ن)	الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (وزارة المالية)	(وزارة العدل)
الأتعاب (0.5 ن)	تعاقدية ووفقا لدفتر الشروط	باقتراح من الخبير وفقا لتقدير القاضي
النطاق (0.5 ن)	المصادقة على الحسابات	يحددها القاضي وفقا لمتطلبات القضية
العهد (0.5 ن)	ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة	حسب القضية (تنتهي مع إعداد التقرير)

الجزء الثاني (10 نقطة)

1. مواطن ضعف نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة هي:
- تداخل في مهام بعض الموظفين؛ (1 ن)
 - عدم إحترام مبدأ الجرد الدائم في تسيير المخزون؛ (1 ن)
 - إحتواء لجنة التدقيق على بعض الموظفين تؤثر على إستقلالية لجنة التدقيق؛ (1 ن)
 - غياب الحماية الكافية لأصول المؤسسة نظرا للتصرف في الآلات التي تم تجديدها؛ (1 ن)
2. إجراءات التدقيق
- إعداد برنامج التدقيق؛ (0,5 ن)
 - تحديد العينة الواجب مراجعتها بالنسبة لكل عنصر من عناصر الميزانية وسحبها؛ (0,5 ن)
 - الفحص المستندي للعينة المسحوبة؛ (0,5 ن)
 - المراجعة الحسابية للعمليات التي تستوجب ذلك؛ (0,5 ن)
 - إعداد التقرير المرحلي حول نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية؛ (0,5 ن)

- إبداء الرأي حول صحة ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة. (0,5 ن)
- 3. الذي يستوجب فعله لو لم تحتفظ المؤسسة بسجلات التأمين:
- هو عمل كشف بأرقام وأقسام ومبالغ التأمين مع التأكد من كفايتها لتغطية المخاطر. (1 ن)
- 4. نوع التقرير: إمكانية وجود حالتين
- ☒ الحالة الأولى: إصدار تقرير تحفظي نظرا لـ:
- ضعف في نظام الرقابة الداخلية؛ (0,5 ن)
- إشتباه وجود حالة إختلاس لجزء من أصول المؤسسة والمتمثلة في الآلات القديمة التي لم تعد موجودة بالمؤسسات بالرغم من عدم تخريدها. (0,5 ن)
- ☒ الحالة الثانية : إصدار تقرير سلبي:
- إذا كانت الأهمية النسبية لحسابات المخزون كبيرة نظرا لمواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية للمخزون؛ (0,5 ن)
- إشتباه وجود حالة إختلاس لجزء من أصول المؤسسة والمتمثلة في الآلات القديمة التي لم تعد موجودة بالمؤسسات بالرغم من عدم تخريدها. (0,5 ن)